الفرعون بطليموس الأول سوتر

بطاليس

ستب-ني-رع-مري-أمن

على الرغم مما لدى الباحثين في تاريخ البطالمة من مصادر إغريقية كثيرة فإنه لا تزال بعض المسائل يشوبها الغموض والإبهام والسبب في ذلك قلة التواريخ الأكيدة وبخاصة في عهد «بطليموس» الأول، يضاف إلى ذلك أن الفترة التي سبقت عهد بطليموس في العهد الفرعوني كانت ولا تزال موضع جدال ونقاش بين المؤرخين، والواقع أن تحديد تاريخ وثائق ديموطيقية من عهد «بطليموس» الأول يعد من الأمور المعقدة بسبب صعوبات التأريخ في هذا العهد، وربما تُحَل هذه الصعوبات بدورها عندما نعثر على براهين جديدة من الوثائق الديموطيقية، والحوادث التاريخية التي تهمنا هي الاعتراف ببطليموس سوتر فرعونًا على مصر، ثم نزوله عن العرش لابنه «بطليموس» الثاني (أو كما يسمى حديثًا «فيلادلفس» وذلك لأن هذا اللقب لم يطلق عليه قط مدة حياته بل هو اسم اخترعه المؤرخون للتمييز بينه وبين والده بطليموس الأول فقد كان كل منهما يُدعى بطليموس وحسب) أو تنصيبه لبطليموس ابنه شريكًا له في الملك ثم موته.

ولأجل أن نتتبع خيوط هذا الموضوع المعقد يجدر بنا أن نرجع إلى الوراء بعض الشيء أي منذ موت «الإسكندر الرابع» والواقع أن أحدث وثائق عن «الإسكندر» الرابع (الذي كان قد أصبح حكمه للبلاد بعد قتله في عام ٣١١ق.م أسطورة) اثنتان مؤرختان بالسنة

الثالثة عشرة شهر هاتور = ٦ يناير ٤ فبراير،[١] هذا ويقال بوجه عام إن «بطليموس الأول» قد اتخذ لنفسه لقب الملك عام ٣٠٥ق.م، ولكن لما كان من غير الجائز أن يستمر الكتاب المصريون في تأريخ وثائقهم بعهد «الإسكندر الثاني» بعد موته فمن المحتمل إذن أنه قد تولى عرش الفراعنة في عام ٣٠٤ق.م، هذا ويدل «قانون» بطليموس الجغرافي الذي يجعل مدة حكم الإسكندر الثاني اثنتي عشرة سنة، على أن «بطليموس» الأول قد أصبح فرعونًا في خلال السنة المصرية (٧ نوفمبر سنة ٣٠٥–٦ نوفمبر سنة ٣٠٤ق.م)، يضاف إلى ذلك أن كلًّا من «ديودور الصقلي» و«بروفيري» و«مارمور-باريوم» Marmor-Parium يجعل السنة ٣٠٥-٣٠٤ق.م، وفق حساب كل منهما بداية حكم «بطليموس الأول».

وتدل شواهد الأحوال على أن «بطليموس» الأول قد تُوج فرعونًا على مصر بالاسم وبالفعل عام ٣٠٤ق.م، ولكن في الوقت نفسه نجد أن وثائق إغريقية قد أُرخت بنظام مزدوج أي بسنة تتويج «بطليموس» ملكًا وبسنة ولايته شطربة على مصر، وذلك أنه في عام ١٩٠٦ ميلادية عُثر على ثلاث برديات إغريقية مؤرخة على التوالي بالسنين ٤٠، ٤١ شهر أرتميزيوس Artimesius و٤١ شهر هيبربراتايوس Hyperberataios، وعلى ذلك نجد هنا أن الكتَّاب الإغريقيين في «الفنتين» كانوا يحسبون سِنِي حكم «بطليموس» بوصفه ملكًا على مصر منذ أول توليته شطربة على مصر في عام ٣٢٣ق.م أي في السنتين المصريتين ٣٢٤–٣٢٣ق.م أو ٣٢٣-٣٢٢ق.م، لا من أول التاريخ ٣٠٥-٣٠٤ق.م أي عندما أعلن نفسه فرعونًا رسميًّا على أرض الكنانة، وعلى حسب هذه القاعدة إذن فإن الوثيقة التي كُتبت في عام ٣٠٥-٣٠٤ق.م قد أُرِّخَتْ على حسب طريقة التأريخ اليوناني بالسنة ٢٠ أو ١٩ من عهد بطليموس الأول، وعلى ذلك يكون «بطليموس» قد حسب بداية حكمه من ٣٢٤-٣٢٣ق.م، ولكن الأثري «روبنسون» يقول: إنه لما كانت سِنُو حكم «فليب أريداوس» و«الإسكندر الرابع» قد استُعملت في تأريخ كثير من الوثائق حتى عام ٣٠٦-٣٠٥ق.م (والواقع حتى عام ٣٠٥–٣٠٤ق.م) فإنه لا توجد وثيقة من عهد «بطليموس الأول» بأقل من عام ١٩ من حكمه دون أي تخصيص آخر غير اسم «بطليموس» إذن فلا بد أن تكون من عهد بطليموس آخر بعده.[٢]

---

[١] راجع: Pap. Demot. Louvre 2427, 2440. Cf. Gauth. IV. P. 209.

[٢] راجع: O. Rubensohn, Elephantine-Papyri (Berlin 1907), 2–4; Cf. Hibeh 84; Glanville Catalogue of Demotic Papyri. P. XVI.

وعلى ذلك فإن هذه النظرية تحرم «بطليموس سوتر» من كل الوثائق الديموطيقية التي تنسب إليه عادة إلا وثيقتين مؤرختين بالسنة الواحدة والعشرين من حكمه، ولكن مما تجب ملاحظته هنا في الحال أن هذه الوثائق الديموطيقية قد وُزِّعت على السنين من ٤–٢١ من حكم «بطليموس الأول» وأنه في العام الواحد والعشرين من حكمه (وذلك على حسب قانون «بطليموس» الذي يقدر سني حكم هذا الفرعون بعشرين سنة كاملة) قد نزل «بطليموس الأول» لابنه «بطليموس الثاني» (أو أشركه معه في الحكم) وعلى ذلك توجد وثائق مؤرخة حتى السنة الأخيرة من حكمه منفردًا (ولكن ليس بعد هذا التاريخ) هذا إذا فرضنا أنه عد سني حكمه على عرش مصر منذ اللحظة التي أصبح فيها ملكًا عام ٣٠٤ق.م، وعلى ذلك فإنه إذا اجتمع في وثيقة واحدة الألقاب التامة التي كانت تميز بطليموس الأول، هذا بالإضافة إلى تحديد تاريخ خط الوثيقة وسياق متنها وظهر أن جميعها يتمشى مع ما نعرفه عن عصر البطالمة المبكر فإن أية وثيقة من أي سنة حتى عام ٢١ على الأقل لا بد أن تؤرَّخ بعهد «بطليموس سوتر» وهذا ما يتعارض مع نظرية «روبنسون» السالفة الذكر، وهذا الرأي الأخير هو ما ذهب إليه الأستاذ جلانفيل.[٣]

وعلى أية حال فإنه على حسب نظام التأريخ المزدوج نجد أن لقب الملك «بطليموس» قد حل محل لقب الشطربة «بطليموس» وهذا معناه تجاهل حكم كل من «فليب أريداوس» و«الإسكندر الرابع» ولكن في مصر التي كانت تتمسك بحكم الفرعون نجد أن الكاتب المصري الذي كان يدوِّن وثائقه بالديموطيقية قد رفض قبول نظام التأريخ السالف الذكر، فحَسَبَ ملكية «بطليموس الأول» من يوم وضْعه تاج الفراعنة على رأسه فعلًا، ومن ثم أصبح لدينا الظاهرة الغريبة، وهي كما قلنا وجود نظامين للتأريخ يُستعْملان جنبًا لجنب في زمن واحد وهما يختلفان الواحد عن الآخر بثماني عشرة سنة، ومن المحتمل أنه يوجد بعض الإغريق الذين كانوا يسكنون القرى المصرية قد استعملوا التأريخ على حسب النظام الديموطيقي وذلك مجاراة للأغلبية المصرية التي تسكن الأرياف التي ليس فيها إلا نفر قليل من الإغريق، ولدينا مثال عن ذلك وهو النقش الذي كشف عنه الأثري الإيطالي «فوليانو» في مدينة «ماضي» من أعمال الفيوم،[٤] ويؤرَّخ بالسنة الثانية والعشرين

---

[٣] راجع: Glanville, Ibid. P. XVII.

من شهر بشنش من عهد «بطليموس سوتر» وتدل قراءته على أنه على أغلب الظن يفضل أن يؤرخ بعام ٢٨٣ق.م وذلك لأن مجرد استعمال الشهر المصري وحده دون ذكر ما يقابله في التأريخ المقدوني، وهذا أمر غريب جدًّا لا يكاد يصدَّق في التأريخ المبكر من عهد البطالمة.

[٤] راجع: Primo Rapporto degli scavi di Madinet, Madi, 23.